



مبادرة الإحصاءات العربية "عرستات"

إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية

صندوق النقد العربي
أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة
أكتوبر 2017

المحتويات

1	تقديم.....
1	أولاً: تعريف القطاع غير الرسمي ومنهجية قياسه في الدول العربية.....
1	1. تعريف القطاع غير الرسمي وتحديد نطاقه حسب منظمة العمل الدولية.....
2	2. التعاريف والمنهجيات المعتمدة في إعداد إحصاءات القطاع غير الرسمي.....
10	ثانياً: حجم وخصائص القطاع غير الرسمي في الاقتصادات العربية.....
10	1. مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي.....
11	2. خصائص وحدات الانتاج للقطاع غير الرسمي في بعض الدول العربية.....
15	3. العمالة في القطاع غير الرسمي.....
16	ثالثاً: تطوير إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية.....
16	1. أهم السياسات المتبعة لتطوير الإحصاءات.....
16	2. إدراج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي في الدول العربية.....
18	رابعاً: خلاصة واستنتاجات.....
20	مرفات: استبيان حول إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية.....

تقديم

أعد صندوق النقد العربي استبيان حول وضعية إحصاءات القطاع غير الرسمي وإرساله إلى المراكز الإحصائية العربية في إطار الاستعدادات الخاصة بالاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية "عربستات" المزمع عقده يومي 8 و9 نوفمبر 2017 بأبوظبي. يهدف الاستبيان إلى إبراز جهود الدول العربية في إعداد إحصاءات القطاع غير الرسمي ومعرفة حجمه في الاقتصادات العربية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والاطلاع على خصائصه والمنهجيات المتبعة للحصول على البيانات من خلال المسوحات، إضافة إلى أهم السياسات والإجراءات المتبعة من قبل الدول العربية لإدراج هذا القطاع في القطاع الرسمي للاقتصاد.

استلم صندوق النقد العربي ثمانية استبيانات معبأة من الدول العربية التالية: الامارات العربية المتحدة والجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية السودان ودولة ليبيا وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية ودولة فلسطين.

أولاً: تعريف القطاع غير الرسمي ومنهجية قياسه في الدول العربية

1. تعريف القطاع غير الرسمي وتحديد نطاقه حسب منظمة العمل الدولية الدولية

يُقدم دليل القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية الذي أعدته منظمة العمل الدولية¹ في عام 2013، بالتعاون مع خبراء دوليين في هذا المجال، تحديثاً للتعريف المعتمد للقطاع غير الرسمي ينص على توضيح ارتباطه بالعمالة غير الرسمية، ويتم تحديده على أساس الوحدات الانتاجية غير الرسمية. كما تمت موائمة تعريف القطاع غير الرسمي مع متطلبات نظام الحسابات القومية الجديد (SNA 2008) لتيسير إعداد تقديرات مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

حسب دليل القطاع غير الرسمي، تندرج في إطار هذا القطاع الوحدات الانتاجية، سواء داخل المنشآت أو خارجها، التي تتميز بمستوى تنظيمي بسيط، وبدائية وسائل الإنتاج، وعدم وجود انفصال بين العمل ورأس المال، إضافة إلى علاقات العمل المبنية عادة على الشغل غير الدائم وعلاقات القرابة. تتميز هذه الوحدات الإنتاجية بعدم توفر حسابات كاملة وأي تسجيل إداري. إضافة إلى هذه المعايير، يتم اعتبار كذلك حجم هذه الوحدات من خلال عدد قليل من العاملين².

ويلاحظ بعض الاختلاف في تعريف القطاع غير الرسمي حسب الدول باختلاف طرق ومنهجية إعداد البيانات بخصوصه. إضافة إلى أن معظم دول العالم التي لها تجربة في هذا المجال لا تحتسب القطاع الزراعي ضمن القطاع غير الرسمي³، بل يتم تقدير حجمه في إطار مسوحات متخصصة تتعلق بالقطاع الزراعي.

¹ يعتبر دليل إحصاءات القطاع غير الرسمي وثيقة مهمة، تقدم جميع جوانب قياس إحصاءات هذا القطاع والمنهجيات المعتمدة، وتستعرض بعض تجارب الدول في هذا المجال. يمكن تحميل هذا الدليل الإحصائي من الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل الدولية.
² يختلف معيار عدد العاملين في الوحدات الانتاجية للقطاع غير الرسمي حسب الدول العربية (في الجزائر أقل من 10 عمال، وفي مصر أقل من 6 عمال، وفي المغرب يتركز القطاع غير الرسمي في الوحدات الإنتاجية التي يعمل لديها أقل من 4 عمال).
³ يستثنى القطاع الزراعي من إحصاءات القطاع غير الرسمي، لكن هناك بعض الدول تندرج الزراعة ضمن القطاع غير الرسمي (جمهورية مصر العربية ودولة ليبيا مثلاً).

2. التعاريف والمنهجيات المعتمدة في إعداد إحصاءات القطاع غير الرسمي

ترتكز التعاريف والمنهجيات المطبقة في قياس القطاع غير الرسمي في الدول العربية على المعايير الدولية مع بعض الاختلاف، حسب مستوى تطور الإحصاءات في الدولة وتوفر المسوحات اللازمة لإعداد تقديرات لحجم ومساهمة القطاع غير الرسمي في الإنتاج والعمالة. فيما يلي نستعرض التعاريف المعتمدة:

■ دولة الإمارات العربية المتحدة

يتكون القطاع غير الرسمي من وحدات تعمل في مجال إنتاج السلع والخدمات، وهدفها الأساسي هو خلق فرص عمل لتحقيق عائد مادي، وغالباً ما تعمل هذه الوحدات بمستوى متدني من التنظيم، ويكون رأس المال وعدد العمال لديها منخفض وغالباً ما تكون العلاقة التي تربط هؤلاء العمال ببعضهم البعض علاقات أسرية أو اجتماعية.

ينجز تقدير حجم القطاع غير الرسمي في إطار الحسابات القومية، ضمن الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة والمصنفة وفقاً لدليل التصنيف الصناعي الدولي الموحد. يمثل القطاع غير الرسمي في دولة الإمارات حجم صغير ويدخل ضمن أنشطة محدودة، حيث أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 1 بالمئة. هناك تعاون بين الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ومركز الإحصاء لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال تطوير إحصاءات القطاع غير الرسمي.

■ الجمهورية التونسية

يتكون القطاع غير الرسمي (أو القطاع غير المنظم) من الوحدات الإنتاجية التي لا تمتلك دفاتر محاسبية والوحدات الإنتاجية المسجلة بالسجل الوطني للمؤسسات ولا تمتلك معرف جبائي. يتم الاعتماد على المسح الوطني للمؤسسات الصغرى الذي يغطي جزء هام من القطاع الغير رسمي (المؤسسات التي لا تمتلك محاسبة) في انتظار إنجاز مسح تكميلي حول الوحدات الغير المدرجة في السجل الوطني للمؤسسات. تقدر مساهمة القطاع الغير رسمي عن طريق جملة من المؤشرات: الإنتاج والقيمة المضافة والاستهلاك والتشغيل والأجور والاستثمار، استناداً للمسح حول المؤسسات الصغرى باعتماد عينة دورية خماسية بالاتصال المباشر مع أصحاب المؤسسات الصغرى. يبلغ حجم العينة (18000) مؤسسة مسحوبة بشكل عشوائي من السجل الوطني للمؤسسات الذي يغطي كل الأنشطة الاقتصادية. وتعود الفترة المرجعية لآخر مسح (فترة الإنجاز) إلى آخر نشرة صدرت في 2012، والمعهد الوطني للإحصاء بصدد العمل الميداني لإنجاز المسح الخاص لعام 2017.

استناداً للمسح الوطني حول المؤسسات الصغرى، يتحصل المعهد الوطني للإحصاء على تقديرات حول الجزء الأهم في القطاع غير المنظم، علماً أن أبرز التحديات تكمن في إنجاز مسح تكميلي للمؤسسات الغير مدرجة في السجل الوطني للإحصاء.

بخصوص التعاون مع المؤسسات الدولية، للمعهد شراكة مع كل من برنامج التعاون الأوروبي المتوسطي ومعهد الإحصاء الفرنسي.

■ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

يُعتمد تعريف القطاع غير الرسمي المعمول به دولياً، لاسيما تعريف منظمة العمل الدولية وتعريف نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة اللذان يضمنان إلى القطاع غير الرسمي الوحدات المؤسساتية التي تتميز بمستوى تنظيمي بسيط، ووسائل إنتاج بدائية، وعدم وجود انفصال بين العمل ورأس المال، وعلاقات عمل

مبنية عادة على الشغل غير الدائم وعلاقات القرابة. هذه الوحدات تنتمي إلى قطاع الأسر المعيشية ولا يمكن اعتبارها ضمن قطاع مؤسساتي آخر.

من الناحية العملية، تعتبر ضمن القطاع غير الرسمي الوحدات الإنتاجية التي ليس لها أي تسجيل إداري والتي لا تمسك حسابات كاملة، والتي لها أقل من 10 عمال.

تجدر الإشارة إلى أنه على مستوى الحسابات الاقتصادية، يستخدم الديوان الوطني للإحصاء مفهوم الاقتصاد غير المنظور (Non Observed Economy) الذي اقترحه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) سنة 2002 عبر الدليل الذي أصدرته والذي تبناه بعد ذلك نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة الأخير (SNA 2008)، الذي يحتوي بصفة عامة على ثلاثة تركيبات:

- **الأنشطة غير المشروعة:** تمثل الأنشطة المحظورة قانونياً والأنشطة التي هي غير محظورة في حد ذاتها، التي تمارسها وحدات غير مرخص لها كصناعات النسيج في أماكن خفية (ممارسة غير قانونية لأنشطة قانونية).
- **الاقتصاد الخفي:** تندرج تحت هذا العنوان الأنشطة التي هي قانونية لكن لأسباب عديدة، يتم إخفاء جزء منها (أو كلها). ونجد تحت هذا البند نوعين: النوع الأول عائد لأسباب اقتصادية (التهرب الضريبي، وعدم التصريح بالدخل الحقيقي)، والنوع الثاني عائد لأسباب إحصائية (غياب الوحدات الإنتاجية عن السجلات الإحصائية، وعدم الاستجابة للمسوحات الإحصائية، إلخ).
- **القطاع غير الرسمي:** يتكون من الوحدات الإنتاجية التي ينطبق عليها تعريف منظمة العمل الدولية.

فيما يتعلق بمنهجية قياس إحصاءات العمالة في القطاع غير الرسمي، يتم الاعتماد على بيانات مصدرها مسح العمالة لدى الأسر المعيشية، ومعالجتها وفق حزمة من المعايير الدولية لتحديد حجم العمالة في هذا القطاع. تبلغ عينة الأسر الداخلة في المسح الأخير حول العمالة حوالي 21800 أسرة معيشية. تتكون قاعدة البيانات التي استخدمت خلال مسح العمالة لشهر سبتمبر 2016 من القائمة الشاملة لمقاطعات سكان الأسر العادية والجماعية، والتي تم إنشاؤها خلال التعداد العام للسكان والسكن لعام 2008.

تمت عملية سحب العينة بطريقة عشوائية احتمالية دون إرجاع، مرحلتين: المرحلة الأولى تشمل سحب المقاطعات، والمرحلة الثانية يتم من خلالها سحب الأسر المعيشية. وتمكن المعايير المتعددة من استنباط حجم العمالة في القطاع غير الرسمي. من بين هذه المعايير نذكر:

- عدم وجود أي تسجيل إداري للمستخدمين وأصحاب المهن الحرة الذين يعتبرون كوحدات إنتاجية، حيث إذا لم تتوفر هذه الفئة من المشتغلين على أي نوع من تسجيل إداري (سجل تجاري، رخصة القيام بنشاط، بطاقة الحرفي، إلخ) فإنها تعتبر كوحدات إنتاجية غير رسمية.
- عدم الانخراط في الضمان الاجتماعي سواء كان ذلك للمستخدمين أو أصحاب المهن الحرة،
- غياب محاسبة كاملة على مستوى المستخدمين وأصحاب المهن الحرة،
- ضعف حجم الوحدات الإنتاجية، حيث أن الوحدات التابعة للقطاع غير الرسمي عادة ما تكون ذات حجم صغير (أقل من عشرة عمال)، مقارنة مع تلك التي نجدها في القطاع الرسمي.

في مجال التعاون بين الديوان الوطني للإحصاءات في الجزائر وجهات إقليمية ودولية في مجال القطاع غير الرسمي، كان هناك تعاون في إطار برنامج التعاون الأورو متوسطي مع الاتحاد الأوروبي في ميدان الإحصاء (ميد ستات)، الذي مكنه من العمل مع معهد الإحصاء الإيطالي والمكتب الفرنسي للتنمية

(DIAL⁴). حيث تم إعداد ملف كامل حول منهجية المسح الخاص بالقطاع غير الرسمي المبينة على ثلاثة مراحل⁵.

بخصوص قياس مساهمة القطاع غير الرسمي في الحسابات القومية، يعمل الديوان الوطني للإحصاء على مراعاة الشمولية في تقدير أهم المجاميع، حيث تستخدم طرق غير مباشرة لتحديد حجم هذا القطاع في الإنتاج، لأن الطبيعة الخاصة للنشاط الغير الرسمي تجعل من الصعب إيجاد طريقة موحدة لجميع الأنشطة الاقتصادية يمكن تطبيقها لحصر الاقتصاد غير الرسمي. في حقيقة الأمر، فإن خصوصيات كل فرع من فروع الأنشطة الاقتصادية، واختلاف مصادر البيانات ونوعيتها، وجودتها تجعل المحاسب القومي يتبنى حلولاً لا تكون بالضرورة نفسها لمختلف الأنشطة الاقتصادية. ففي بعض الأحيان، يقتضي على المحاسب القومي استعمال عدة طرق مختلفة في نفس القطاع لضمان أكبر قدر ممكن من جودة التقديرات.

حسب القطاعات المؤسساتية، فإن الاقتصاد غير المنظور أو بصفة أخص القطاع غير الرسمي يمس خصوصاً قطاع الأسر المعيشية وبدرجة أقل قطاع الشركات غير المالية التابعة للقطاع الخاص. أما قطاعي الإدارة العمومية والشركات المالية، فإنهما غير معنيان بالاقتصاد غير الرسمي، إلا ربما تركيبة الاقتصاد الخفي لأسباب إحصائية.

بمناسبة كل دورة جديدة للحسابات القومية، وبهدف مراعاة الشمولية وتناسق الحسابات، يسعى المحاسب القومي الجزائري لاحتساب تركيبات الاقتصاد غير المنظور في الناتج المحلي الاجمالي، آخذاً بعين الاعتبار مصادر البيانات المتوفرة (طبيعتها، مجالها، ...).

يتم في **المرحلة الأولى**، القيام بالتعديلات على مستوى فروع الأنشطة (bottom-up approach) قبل الشروع في الأشغال المتعلقة بالموازنات. و يتم إخضاع النتائج المحصل عليها لمجموعة من اختبارات الاتساق للحكم على جودتها (ملاحظة الاتجاه العام، مقارنة بين الأجر المتوسط للفرع و الدخل المتوسط لنفس الفرع (طريقة Frantz)، مقارنة معدل الاستهلاك الوسيط للقطاع الخاص مع معدل القطاع العمومي، إلخ).

وفي **مرحلة ثانية**، تجري اختبارات التناسق على مستوى الاقتصاد الكلي، فإذا ما استمر وجود احتمال الخطأ، يقوم المحاسب بتعديلات أخرى لاحقاً (top down approach)، من خلال مقارنة الطرق الثلاث للناتج المحلي الاجمالي، بما في ذلك القدرة على تمويل الاقتصاد مع رصيد حسابات باقي العالم الخارجي، الخ.

من بين أهم الطرق المستعملة لحصر القطاع غير الرسمي، يعتمد بالدرجة الأولى على طريقة الطلب التي تحاول أن تفسر الفوارق بين الاستعمالات والموارد بوجود تركيبة من تركيبات الاقتصاد غير المنظور. هذه المنهجية المستعملة على مستوى الفروع أو المُنْتَج تعطي نتائج مرضية خاصة عندما توافق الأشغال المتعلقة بإعداد جدول المدخلات والمخرجات.

■ جمهورية السودان

يتكون القطاع غير الرسمي من الأنشطة الاقتصادية (زراعي، وصناعي، وخدمي) التي لا تخضع للرقابة الحكومية وتعمل خارج الأطر الرسمية. لا توجد تقديرات إحصاءات لهذا القطاع لعدم وجود مسح إحصائية في هذا المجال. يعزى ذلك إلى عدم توفير الدعم الفني والمادي لإجراء هذه المسوحات.

⁴ DIAL مركز "التنمية، المؤسسات والعمولة"، موقره في باريس - فرنسا.

⁵ يرتكز المسح ذو ثلاث مراحل، أولاً على العمالة وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، وثانياً على وحدات الإنتاج غير الرسمية، وثالثاً على إنفاق الأسر، مما يمكن من معرفة خصائص قطاع غير الرسمي.

■ دولة ليبيا

يعرف القطاع غير الرسمي بالوحدات الاقتصادية التي تمارس عملها بدون تراخيص من الجهات المختصة تهرباً من الضرائب والرسوم وبشكل عشوائي، ولا تحمل أي صبغة قانونية من حيث الإجراءات اللازمة لممارسة هذا النشاط الاقتصادي، ويتضمن كل الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تسهم في تحقيق قيمة مضافة والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي. لكن لا يتم احتسابه رسمياً ويبدل المنتسبون إليه جهود كبيرة لتجنب الانكشاف أمام السلطات الرسمية. تركز وحدات القطاع غير الرسمي على العمل العرضي ولا توفر عقود عمل للعاملين فيه ولا تعنى بحمايتهم من المخاطر المهنية ولا تسعى لتغطيتهم اجتماعياً. فيما يخص المنهجية المعتمدة في قياس القطاع غير الرسمي، هناك طريقتين لقياس حجمه في الاقتصاد هي: **طريقة مباشرة**: تعتمد على إعداد استمارة استبيان كأداة للحصول على البيانات اللازمة لقياس القطاع غير المنظم في ليبيا.

طريقة غير مباشرة: تعتمد على البيانات المالية والنقدية المنشورة رسمياً لتقدير وقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي. وكذلك مقارنة الإنفاق بالدخل العائلي.

هناك عدة معايير تُمكن من تصنيف النشاط محل البحث أنه نشاط غير رسمي:

- (أ) حسب المنشأة أو الوحدة الاقتصادية: تصنف الوحدة الاقتصادية أنها غير رسمية في حالة عدم التزامها بالتشريعات والقوانين المنظمة لمجال عملها.
- (ب) حسب نوعية تشغيل العمالة: يصبح النشاط غير رسمي إذا كانت العمالة غير مسجلة ولا تحظى بالحماية التي يوفرها قانون العمل واللوائح المنظمة له وقانون التأمين الاجتماعي.
- (ج) حسب موقع النشاط والمتعاملين به: يمكن أن يكون النشاط ثابت ومرخص، متجول ومنتقل أو يتم داخل المنزل أو في الأقبية والأسطح.
- (د) حسب مستوى دخل العاملين بالنشاط ومدى استمراره.
- (هـ) القدرة على التنقل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

بالنسبة للعينة وكيفية تحديدها: بلغ إجمالي الوحدات الاقتصادية المكونة لإطار العينة 181816 وحدة اقتصادية. تم سحب عينة بنسبة 2.4%، حيث أن عدد الوحدات الاقتصادية المكونة للعينة بلغ 4369 وحدة اقتصادية موزعة جغرافياً وقطاعياً.

قسمت العينة على ثلاثة مناطق جغرافية رئيسية وهي:

المجموعة الأولى: تضم وحدات إنتاجية بمنطقة طرابلس

المجموعة الثانية: تضم وحدات إنتاجية بمنطقة بنغازي والمنطقة الشرقية

المجموعة الثالثة: تضم وحدات إنتاجية بالمنطقة الوسطى والمنطقة الجنوبية.

تم اختيار العينة من الوحدات الاقتصادية العاملة بالاقتصاد الليبي من القطاع الخاص وممثلة للقطاعات الاقتصادية كالتالي: التجارة (55.1 بالمائة) والخدمات (13.5 بالمائة) والصناعة (0.5 بالمائة) والزراعة (20.9 بالمائة). تم إنجاز المسح عام 2010.

■ جمهورية مصر العربية

يتم تحديد إطار للمشروعات غير الرسمية وحصصها سواء داخل المنشآت أو خارجها المنشآت، باعتماد معايير وتعريف محددة. يشمل القطاع غير الرسمي:

- (أ) كافة الأنشطة التي تتم خارج المنشآت.
- (ب) في حالة الأنشطة التي تتم داخل المنشآت فإنه يمكن الاعتماد على:
 - معيار الكيان القانوني.

- معيار عدد العاملين: حيث لا يزيد عدد العاملين بها عن ستة عمال وذلك يختلف حسب طبيعة الاقتصاد.
- معيار رأس المال: حيث أن هذه المشروعات عادة لا يكون لها رأس مال معلن ومحدد مستقل عن الأسر، وحتى إذا وجد يجب أن يكون في حدود معينة، ويتباين ذلك حسب طبيعة النشاط الذي تزاوله المنشأة والظروف الاقتصادية في الدولة.
- عدم توفر مواصفات الوحدة التنظيمية خاصة منها مسك حسابات مستقلة، واستقلالها عن مالكيها.

بخصوص المسوحات المنجزة للحصول على بيانات عن هذه الأنشطة بصفة دورية، هناك التعداد الاقتصادي الذي يغطي جميع الأنشطة داخل المنشآت على أن يتم الاعتماد على بعض المؤشرات الإحصائية الأخرى لإعداد التقديرات في السنوات البيئية التي لا ينفذ فيها التعداد الاقتصادي. كما أن مسح نفقات ودخل الأسر الذي يتم عادة على فترات دورية للحصول على معلومات عن الأنشطة التي تتم خارج المنشآت وداخل الأسر نفسها وكذلك إعداد مؤشرات لاستخدام هذه المعلومات في السنوات البيئية. وهناك أيضاً مسح القوى العاملة الذي يضم العاملين داخل وخارج المنشآت والذي عن طريقه يمكن حساب الإنتاجية. تم إنجاز التعداد الاقتصادي عام (2013/2012) ومسح القوى العاملة عام 2015 ومسح نفقات ودخل الأسر (مسح خارج المنشآت) عام 2015.

تُدرج إحصاءات القطاع غير الرسمي في الحسابات القومية لكافة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية التي تقع في حدود الانتاج ويمكن اعتبارها جزءاً من الإنتاج القومي/ أو الاستهلاك القومي. بعد تحديد بيانات القطاع العام والخاص الرسمي والاستثماري، يتم قياس بيانات القطاع غير الرسمي سواءً داخل المنشآت او خارجها وعن طريق حساب الانتاجية لأصغر فئة في القطاع الخاص الرسمي وكذلك عن طريق أعداد العاملين. كما يمكن تقدير بيانات الإنتاج وغيرها بالنسبة للقطاع غير الرسمي باستخدام الطريقة المباشرة وذلك بالقيام بتعدادات اقتصادية أو مسوحات للقطاع الخاص غير الرسمي. يجب الفصل بين المشروعات غير الرسمية والهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر، لإختلاف أسلوب التقدير عند احتساب الإنتاج، حيث أن المشروعات غير الرسمية ليس لها إنفاق استهلاكي نهائي بينما الهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات فان لها استهلاك نهائي ويقدر إنتاجها بطريقة التكلفة.

من أبرز التحديات في قياس إحصاءات القطاع غير الرسمي، عدم شمول مجتمع قطاع الأعمال غير الرسمي، نتيجة لسرعة التدوير في المشروعات وتغير النشاط الاقتصادي. فيما يخص التعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية في مجال القطاع غير الرسمي، فإن جهاز التعبئة العامة والإحصاء يتعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) والبنك الدولي.

■ المملكة المغربية

تعتمد المملكة المغربية المعايير الدولية والتوصيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية في مجال تعريف وقياس القطاع غير الرسمي في المغرب. يضم هذا القطاع جميع الوحدات الإنتاجية غير الفلاحية التي لا تستخدم نظام المحاسبة المعتمد لدى الشركات والذي يوافق نظام المحاسبات الجاري به العمل في المغرب.

تقوم منهجية قياس القطاع غير الرسمي على أساس مسح بالمعاينة لوحدات الإنتاج للقطاع غير الرسمي وينجز هذا المسح بصفة دورية قبل تحديث سنة الأساس للحسابات القومية. في المسح الأول لعام 1999، تمت الاستعانة بخبرة مركز (DIAL) الفرنسي، المعروف بتجربته في مجال مسح القطاع غير الرسمي، حيث ساهم في إعداد الإطار المنهجي للمسح، باعتباره أول مسح ينجز حسب مقاربة المسوح المختلطة

(Mixed Survey)⁶ في المغرب. في المسح الثاني لعام 2007، ساهمت نفس المؤسسة في تحليل نتائج المسح في إطار ورشة عمل. في المسح الأخير لعام 2013، تم الاعتماد على الكفاءات الوطنية فقط في إعداد واستغلال وتحليل نتائج المسح حول القطاع غير الرسمي.

ترتكز منهجية المعاينة المعتمدة على أساس نظام المسوحات التي تجمع بين الأسر والمنتجين غير الرسميين وتتم عبر مرحلتين: الأولى تحديد عينة مكونة من وحدات الإنتاج غير المنظم اعتماداً على المسح الوطني حول العمالة، والمرحلة الثانية يتم المسح حول الوحدات غير المنظمة التي تم تحديدها في المرحلة الأولى.

انتقل حجم العينة المنقاة من 8898 وحدة إنتاج غير رسمية في مسح 1999 إلى (10259) وحدة إنتاج غير رسمية في مسح 2007 وإلى (10085) وحدة إنتاج غير رسمية في المسح الأخير لعام 2013، الذي دام إنجاز سنة كاملة. يُوفر هذا المسح المعطيات الضرورية للحسابات القومية لإعداد حسابات الإنتاج والتوزيع الأولي للقطاع غير الرسمي، مما يمكن من إعداد تقديرات لحجم ومساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

للإحاطة بمميزات ودور القطاع غير الرسمي في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة المغربية، قامت المندوبية السامية للتخطيط بوضع نظام للمسوحات الإحصائية، على المستوى الوطني، يمكن من دراسة معمقة لهذا القطاع اعتماداً على المعايير الدولية والتوصيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية في هذا المجال ويوفر المعطيات الضرورية للحسابات القومية لإعداد حسابات الإنتاج والتوزيع الأولي للقطاع غير الرسمي، مما يمكن من إعداد تقديرات لحجم ومساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

وقد مرت تجربة المغرب في قياس القطاع غير الرسمي من المراحل التالية:

المرحلة الأولى: تعود هذه المرحلة إلى بداية الثمانينات من القرن الماضي حيث كان يتم تقدير إنتاج الشركات الفردية على أساس إحصاءات العمالة.

المرحلة الثانية: تم إنجاز أول مسح في هذا المجال: البحث الوطني حول وحدات الإنتاج غير الرسمية 1988 واقتصر هذا المسح على الوحدات الإنتاجية غير الفلاحية المتوفرة على محل مهني في المجال الحضري والتي لا تتوفر على محاسبة، وبالتالي تم إغفال الوحدات غير المتوفرة على محل مهني ثابت (كالباعة المتجولين وسائقي سيارات الأجرة وعمال المنازل الخ) وتجاهل أيضاً الوحدات غير الرسمية المتواجدة في المناطق القروية.

المرحلة الثالثة: المسح الوطني حول القطاع غير الرسمي.

تزامنت هذه المرحلة مع إصلاح الحسابات القومية وتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 1993 وإنشاء سنة أساس جديدة لسنوات 1998 و2007 و2014، حيث يقتضي إنجاز سنة أساس جديدة القيام بثلاث مسوح كبرى متكاملة ومنفصلة فيما بينها: واحد لدى الشركات المنظمة، وآخر لدى الإدارة العامة، والثالث لدى وحدات الإنتاج التابعة للقطاع الأسري.

وفي هذا الإطار، تم إنجاز ثلاث مسوح حول القطاع غير الرسمي: 1999 و2007 و2013.

المعيار المعتمد في تعريف القطاع غير الرسمي:

من بين المعايير المختلفة لتصنيف الوحدات الاقتصادية في القطاع الرسمي أو غير الرسمي، تم اعتماد معيار عدم التوفر على محاسبة مطابقة لقانون المحاسبة وللنظام الضريبي المعمول به بالمملكة المغربية:

⁶ المسح المختلط يعني المسح ذو ثلاث مراحل (1-2-3 Survey)، الذي يدمج خصائص المسح حول العمالة والمسح حول الوحدات الانتاجية والمسح حول إنفاق والدخل للأسر بهدف تحديد حجم القطاع غير الرسمي وخصائصه.

- يرتبط هذا المعيار بالوضع القانوني للمقولة وبالإقرار الضريبي وبالتالي يستجيب لمعايير الحسابات القومية.
- يسمح بالمقارنة مع المتتاليات السابقة التي احتفظت دائما بهذا المعيار؛
- المعايير الأخرى يمكن أن تؤدي إلى تداخل مجالات المسوح الميدانية وبالتالي تعيق استخدام البيانات.
- استخدام هذا المعيار يحقق تكاملا مع المسوح البنوية التي تهتم المقاولات المنظمة التي تتوفر على محاسبة وبالتالي يسمح بتجنب التداخل بين المسحين.

مجال المسح الوطني حول القطاع غير الرسمي

- يغطي المسح جميع وحدات الإنتاج الغير فلاحية التي لا تتوفر على محاسبة
- يغطي كل من المناطق الحضرية والقروية
- يتم إنجازه على مدى سنة كاملة قصد الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الموسمية للأنشطة غير المنظمة.

خطة المعاينة

تقوم منهجية المعاينة المعتمدة على أساس نظام المسوح المختلطة التي تجمع بين الأسر والمنتجين غير الرسميين، حيث تمكن من تغطية جميع الوحدات في القطاع غير الرسمي وتشمل على وجه الخصوص، الأنشطة الممارسة في المنازل والوحدات التي لا تتوفر على محل ثابت.

يشكل "المسح الوطني حول التشغيل" قاعدة للوصول إلى عينة القطاع غير الرسمي. هذا المسح، الذي يتم إنجازه بشكل دائم، يهيم حوالي 60000 أسرة تمثل مختلف الفئات الاجتماعية وجهات المملكة، وتصميم معاينته هو تصميم طبقي متعدد المراحل.

وهكذا يتم تحديد عينة مكونة من النشيطين المشتغلين المصنفة حالتهم في المهنة "كمشغلين" أو "مستقلين" أو "مستأجرين مسيرين" أو "متعاونين أو شركاء" اعتمادا على المسح الوطني حول التشغيل في مرحلة أولى، ثم بحث الوحدات غير الرسمية التي تم تحديدها في مرحلة ثانية.

طبيعة المعلومات المجمعة

يهدف المسح إلى جمع معلومات حول مميزات الوحدات الإنتاجية غير المنظمة كالتشغل والإنتاج والتكاليف والنفقات ووتيرة النشاط والاستثمار وتمويل الاستثمار:

- بيانات حول التشغيل في القطاع غير الرسمي: الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للعاملين في وحدات الإنتاج غير المنظمة
- بيانات حول رقم المعاملات: رقم المعاملات المفصل الذي حققته الوحدة خلال الشهر الأخير ورقم المعاملات السنوي انطلاقا من المعلومات التي تقدمها كل وحدة عن وتيرة نشاطها.
- بيانات حول النفقات والتكاليف: نفقات المواد الأولية والمستهلكة ونفقات أخرى.
- بيانات حول التجهيزات: جميع التجهيزات التي تملكها الوحدة منذ إنشائها والتجهيزات التي اقتنتها الوحدة خلال 12 شهرا الأخيرة
- يمكن هذا المسح أيضا من دراسة علاقة القطاع غير الرسمي بباقي القطاعات الاقتصادية ودوافع استقرار الوحدات الإنتاجية بالقطاع غير الرسمي والتوجهات الداعية لتنظيمها.

■ دولة فلسطين

- يتكون القطاع غير الرسمي في دولة فلسطين حسب التعريف الموصى به من منظمة العمل الدولية:
- **المشاريع الأسرية غير التضامنية:** تتألف من جميع المشاريع الأسرية الفردية، التي لها منتج واحد على الأقل للسوق، ولا يتوفر فيها أي سجلات محاسبية، وغير مسجلة في السجل الضريبي.
 - **المشاريع الأسرية (ليست منشأة أو مؤسسة):** هو مشروع مملوك من أحد أفراد الأسرة المقيم في فلسطين ولا يحمل أي صفة من صفات المنشأة أو المؤسسة.
 - **العاملون المستخدمون بأجر في منشأة/ مشروع غير مسجل في الضريبة.**

بخصوص المنهجيات والمعايير المعتمدة في قياس القطاع غير الرسمي، تم تصميم المسح في العام 2008 على مرحلتين لتحقيق هدف مزدوج وهو قياس العمالة غير الرسمية والعمالة في القطاع غير الرسمي، بالإضافة إلى قياس الإنتاج في القطاع غير الرسمي. كما تم زيادة حجم عينة الأسر في **المرحلة الأولى** (مسح القوى العاملة) ذلك لتوفير تقديرات موثوق بها عن الوظائف غير الرسمية حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة الرئيسية والثانوية، حيث أن العديد من فرص العمل في القطاع غير الرسمي تنفذ ضمن الأنشطة الثانوية. تم جمع البيانات في دورة الربع الرابع 2008 من خلال المسح الأسري للقوى العاملة، كما تم مضاعفة حجم العينة ليتم رصد المشاريع الأسرية.

في المرحلة الثانية، يتم تكرار الأسئلة الأساسية للتعرف على المشاريع الأسرية غير التضامنية ومشاريع القطاع غير الرسمي، حيث تم تنفيذ مسح المرحلة الثانية للمشاريع الأسرية غير التضامنية التي تم تصنيفها في المرحلة الأولى والتي تدار من قبل العاملين لحسابهم.

تم تصميم استمارتي المسح لتغطية جميع الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك قطاع الزراعة، وتغطية لأنشطة الإنتاج الرئيسية وإنتاج السلع والخدمات التكميلية الأخرى. وفرت استمارة المرحلة الأولى أساساً لتحديد العاملين الذين يعملون في القطاع غير الرسمي، وكذلك العاملين ضمن العمالة غير الرسمية:

المرحلة الأولى: تحديد مجتمع الدراسة الذي يتكون من كافة الأفراد الفلسطينيين المقيمين مع أسرهم بشكل اعتيادي في فلسطين، حيث تم التركيز على الأفراد من الفئة العمرية 10 سنوات فأكثر.

المرحلة الثانية: تحديد المشاريع التي تصنف على أنها ضمن قطاع غير الرسمي وتشمل المشاريع التي تنطبق عليها المعايير الآتية:

- أن يكون مالك المشروع صاحب عمل أو يعمل لحسابه.
- الكيان القانوني للمشروع هو ملكية فردية أو واقع محاصة.
- عدم وجود سجلات محاسبية للمشروع.
- المشروع غير مسجل في الضريبة.

إطار المعاينة

إطار المعاينة هو عبارة عن قائمة الوحدات التي تحتوي على مجتمع الدراسة وتشمل الوحدات التي يمكن استخدامها في العينة بشكل مباشر أو يمكن الوصول من خلالها إلى وحدات مجتمع الدراسة من خلال مرحلتين:

المرحلة الأولى: في مسح القوى العاملة، تم إعداد إطار المعاينة من بيانات مشروع تحديث جزء من مناطق العد والخرائط التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2003. ومنطقة العد عبارة عن منطقة محدودة تشمل مجموعة من المساكن (بالمعدل حوالي 150 أسرة)، وتم استخدام هذه المناطق كوحدات معاينة أولية في المرحلة الأولى.

المرحلة الثانية: تم إعداد إطار مشاريع القطاع غير الرسمي بالاعتماد على بيانات المرحلة الأولى (مسح القوى العاملة) بتصميم العينة، تم إضافة عينة بلغت حوالي 50% من حجم عينة مسح القوى العاملة

الأصلية، وذلك للحصول على تقديرات مقبولة إحصائياً للقطاع غير الرسمي على مستوى النشاط الاقتصادي، وحجم المشروع، والمنطقة الجغرافية، ونوع الملكية وخصائص أخرى.

حجم العينة

بلغ حجم عينة مسح القوى العاملة 7,546 أسرة وبلغت العينة الإضافية 3,800 أسرة. بسبب تدني عدد المشاريع المرصودة عن العدد المتوقع في قطاع غزة، تم إضافة عينة أخرى بلغت 1876 أسرة، وتم إنجاز مسح القطاع غير الرسمي من قطاع غزة في الربع الأول من عام 2009. بلغ المجموع الكلي للعينة في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 13,222 أسرة.

نوع المسوحات

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بتضمين الإحصائيات عن القطاع غير الرسمي ضمن خطته لإعداد الإحصاءات لفلسطين منذ العام 1994، وأعطى الجهاز أولوية لقطاع البناء والتشييد والنقل والاتصالات والتخزين وذلك بسبب انتشار وحدات القطاع غير الرسمي ضمن هذه الأنشطة بشكل بارز إضافة لأهميتها في الاقتصاد الفلسطيني ومساهمتها بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي. أنجز الجهاز العديد من المسوح المتخصصة في هذه المجالات، مثل مسح الأبنية القائمة ومسح النقل غير الرسمي. وقد بدأ العمل على هذه المسوح منذ عام 1996 باعتباره عام الإسناد الزمني، كما قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإجراء تجربة مسبقة لمسح متخصص بهذا القطاع من الأعمال في عام 2000، وتنفيذ المسح الرئيسي لدراسة هذا القطاع في عام 2003 والذي يقوم على المزج بين مسح الأسر ومسح المنشآت.

تقدير إحصاءات القطاع غير الرسمي

تعمل دائرة الحسابات القومية على تغطية مجموعة من الأنشطة المشمولة في نطاق القطاع غير الرسمي من واقع بيانات مسح النقل خارج المنشآت ومسح الأبنية القائمة لتقدير قيمة الإنشاءات غير الرسمية بعد استثناء كل ما تم تنفيذه بشكل منظم من واقع بيانات مسح مقاولي الإنشاءات الذي ينفذ سنوياً ضمن سلسلة المسوح الاقتصادية، ويوفر مسحي النقل خارج المنشآت والأبنية القائمة البيانات اللازمة لاحتساب الإنتاج، والاستهلاك الوسيط وعليه احتساب القيمة المضافة ضمن الناتج المحلي الإجمالي. عدا ذلك، لا يتم جمع بيانات حول القطاع غير الرسمي بالنسبة لأنشطة الخدمات والصناعة والتجارة الداخلية. مع الإشارة إلى أنه يتم توفير بيانات لكل ما يتعلق بالإنتاج لأغراض الاستهلاك الذاتي لأنشطة الصناعة من واقع مسح إنفاق واستهلاك الأسر الفلسطينية. كما تعد الحسابات القومية جداول العرض والاستخدام، التي تتيح المجال لرصد اختلال التوازنات في بعض السلع والأنشطة ومن ثم إتاحة المجال لتقدير أنشطة القطاع غير الرسمي. إجمالاً، تدرج تقديرات القطاع غير الرسمي في العمالة من خلال مسح القوى العاملة، وفي الحسابات القومية من خلال المسوح التي تم ذكرها إضافة إلى جداول العرض والاستخدام.

ثانياً: حجم وخصائص القطاع غير الرسمي في الاقتصادات العربية

1. مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي

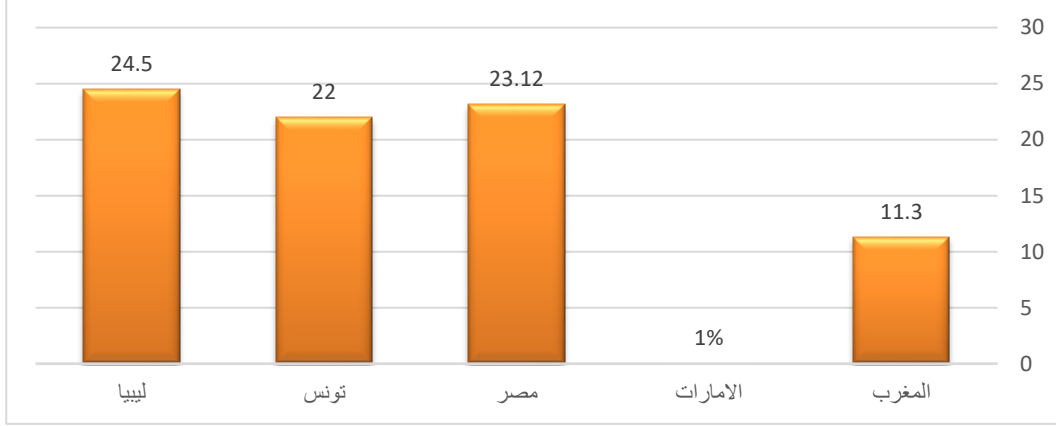
تُحتسب مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي في إطار إعداد الحسابات القومية، حيث يتم تقدير إنتاج هذا القطاع من السلع والخدمات وتحديد القيمة المضافة، ارتكازاً على المسوحات المنجزة حول القطاع غير الرسمي (إن وُجدت) أو على المسوحات حول العمالة أو التعدادات الاقتصادية أو مسوحات الإنفاق ودخل الأسر.

تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الاختلاف في تعريف القطاع غير الرسمي، مما يجب أخذه بعين الاعتبار عند القيام بمقارنات بين الدول العربية فيما يتعلق بحجم هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للدول

العربية. يمثل القطاع غير الرسمي ما بين 10 بالمائة و25 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي⁷، في حين يبقى حجمه محدوداً في بعض الدول ولا يتجاوز 1 بالمائة من الناتج المحلي (دولة الإمارات العربية المتحدة).

الشكل 1: مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية

(بالنسبة المئوية)



المصدر: استبيان حول إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية

2. خصائص وحدات الإنتاج للقطاع غير الرسمي في بعض الدول العربية

يتبين من خلال الاستبيان أن الدول التي لها مسوحات حول وحدات الإنتاج للقطاع غير الرسمي، تتوفر لديها بيانات مستفيضة حول خصائص هذا القطاع، في حين تقل البيانات عند الدول التي تقوم بتقديرات حجم القطاع غير الرسمي من خلال المسوحات الأخرى. في هذا الصدد، تُعدُّ تجربة المملكة المغربية في إنجاز المسح الوطني حول القطاع غير الرسمي مهمة في توفير خصائص وحدات القطاع غير الرسمي لهذه الدراسة. كما قدم استبيان جمهورية مصر العربية ودولة ليبيا بيانات حول بعض هذه الخصائص.

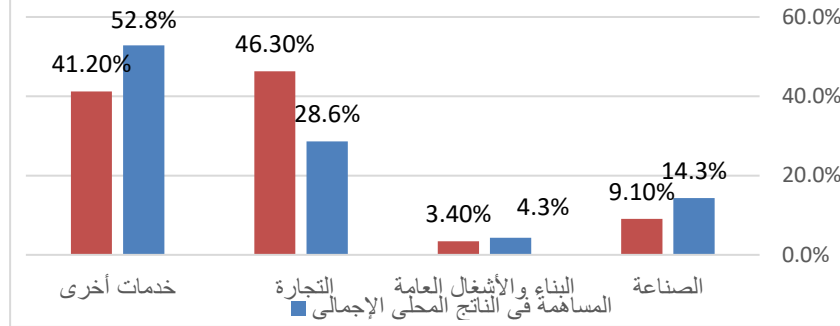
■ الجمهورية التونسية

بناءً على نتائج المسح الوطني حول المؤسسات الصغيرة الذي شمل جزءاً كبيراً من وحدات الإنتاج للقطاع غير الرسمي، تتوزع الوحدات على الأنشطة الاقتصادية كما يلي: نشاط التجارة بنسبة 46.3 بالمائة، يليه نشاط الخدمات الأخرى (41.2 بالمائة)، والصناعة (9.1 بالمائة)، والبناء والأشغال العامة (3.4 بالمائة). غير أن الخدمات الأخرى تساهم بأكثر حصة في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير الرسمي (52.8 بالمائة) مقابل 28.6 بالمائة للتجارة، و14.3 بالمائة للصناعة، و4.3 بالمائة للبناء والأشغال العامة.

⁷ في ليبيا يتم إعداد تقديرات القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

الشكل 2: توزيع وحدات الانتاج حسب الأنشطة الاقتصادية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير الرسمي في تونس

(بالنسبة المئوية)



■ دولة ليبيا

لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي نعتمد على المسح الميداني حول العمالة، الذي يمكن من تحديد العمال المسجلين وغير المسجلين رسمياً وبيان خصائصهم من حيث العاملين لحساب أنفسهم ولحساب الغير وحسب الجنس، والحالة التعليمية. يشمل القطاع غير الرسمي في دولة ليبيا الوحدات الإنتاجية التي تنشط في الزراعة، لكنه لا يضم وحدات الانتاج التي تعمل في قطاع البناء والأشغال العامة لعدم توفر البيانات عنه في المسح الميداني الذي أنجز في عام 2010. وفيما يلي أهم خصائص هذا القطاع:

يحتل نشاط الزراعة 39.4 بالمائة من مجموع وحدات الإنتاج للقطاع غير الرسمي، وتليه التجارة والخدمات الأخرى بنسبة 22.5 بالمائة و 21.1 بالمائة على التوالي، والصناعة بنسبة 17 بالمائة. غير أنه ليس هناك تفاوت ملحوظ في مساهمة الأنشطة الاقتصادية للقطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، حيث تبلغ نسبة النشاط التجاري 26.6 بالمائة، وتساهم الزراعة بنسبة 24.9 بالمائة، والخدمات الأخرى بنسبة 24.5 بالمائة، والصناعة بنسبة 24 بالمائة.

تبلغ نسبة الوحدات الإنتاجية للقطاع غير الرسمي التي لديها محل مخصص للنشاط 72.1 بالمائة، والتي تشتغل في المسكن (5.5 بالمائة) والوحدات بدون محل (22.4 بالمائة). من جهة أخرى، حوالي 49 بالمائة من وحدات الإنتاج في القطاع غير الرسمي تدفع الضرائب المستحقة و7.2 بالمائة منها حصلت على التمويل المصرفي. وتبقى وحدات القطاع غير الرسمي ذات حجم صغير من حيث عدد العاملين كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم 1: توزيع وحدات الإنتاج في القطاع غير الرسمي حسب عدد العاملين في ليبيا (*)

الحجم	متناهية الصغر (فردية)	صغيرة جداً	صغيرة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً	المجموع
النسبة من مجموع عدد العاملين في القطاع غير الرسمي	37.0	55.6	5.5	1.0	0.4	0.5	% 100

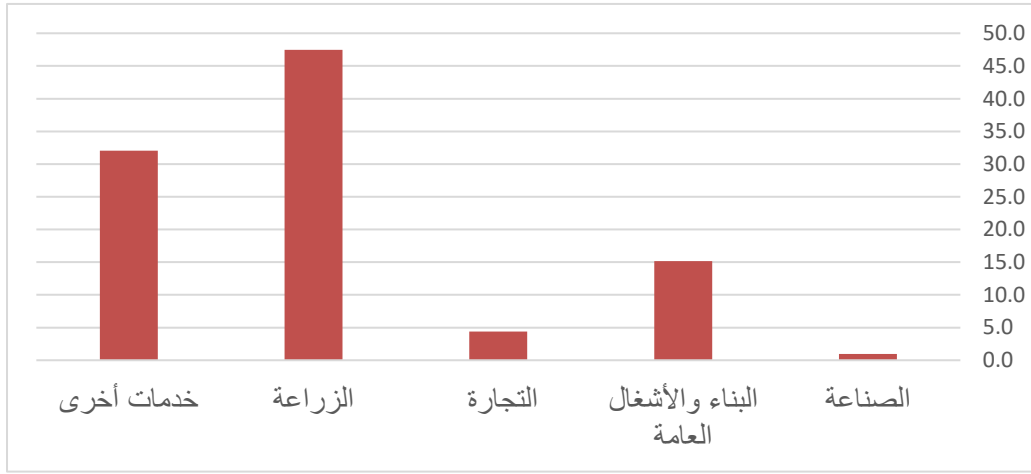
(*) تم تصنيف العاملين وفق المعيار العالمي، الذي يعتبر الوحدات متناهية الصغر التي عدد العاملين فيها (واحد) ، أما الصغيرة فعدد العاملين فيها (2- 5) والمتوسطة أقل من 20 عامل، أما الكبيرة فعدد العاملين فيها 20 عامل أو أكثر.

■ جمهورية مصر العربية

يضم القطاع غير الرسمي في مصر وحدات الإنتاج التي تنشط في قطاع الزراعة على خلاف التعريف المعتمد من قبل مجموعة من الدول النامية⁸، مما يبين تغيراً في توزيع حجم القطاع غير الرسمي حسب الأنشطة الاقتصادية مقارنة مع هذه الدول. بذلك، يستحوذ نشاط الزراعة على هذا القطاع بنسبة 47.4 بالمائة، تليه الخدمات الأخرى (32.1 بالمائة) والبناء والأشغال العامة (5.2 بالمائة)، في حين أن حصتي التجارة والصناعة في القطاع غير الرسمي ضئيلة وفي حدود 4.4 بالمائة و1 بالمائة على التوالي.

الشكل 3: توزيع مساهمة وحدات الإنتاج في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير الرسمي حسب الأنشطة الاقتصادية في مصر

(بالنسبة المئوية)



كما يساهم نشاط الزراعة بأكبر حصة في الاستثمارات المنجزة في القطاع غير الرسمي، حيث تبلغ حصته 68 بالمائة، يليه نشاط الخدمات الأخرى (20.3 بالمائة)، والصناعة (10.1 بالمائة)، في حين أن نسبة التجارة والبناء والأشغال العامة ضئيلة جداً في حدود 1.2 بالمائة و0.1 بالمائة على التوالي. لم يقدم الاستبيان بيانات أخرى حول باقي الخصائص ومميزات وحدات القطاع غير الرسمي.

■ المملكة المغربية

يتكون القطاع غير الرسمي خلال عام 2013 من 1.68 مليون وحدة إنتاجية بزيادة سنوية متوسطة تبلغ 19000 وحدة إنتاجية مقارنة مع العدد المسجل في عام 2007 الذي بلغ 1.55 مليون وحدة إنتاجية في القطاع غير الرسمي. وقد بلغ المعدل السنوي للزيادة في عدد الوحدات 40000 وحدة بين المسح الأول لعام 1999 والمسح الثاني لعام 2007، مما يبين تراجع كبير لنمو حجم القطاع غير الرسمي بين الفترتين 2007-1999 و2014-2007.

حسب نتائج المسح الوطني حول القطاع غير الرسمي الذي أنجز في فترة دامت عام كامل بين 2013 و 2014 بهدف تحديد التغيرات الموسمية في هذا المجال والذي اعتمد على عينة تبلغ 10085 وحدة إنتاجية في هذا القطاع، أتضح أن 71.4 بالمائة من الوحدات الإنتاجية تقع في المجال الحضري وأن 43.7 بالمائة منها لا تتوفر على محل ثابت، ويعمل جزء كبير منها في أنشطة البناء والخدمات والتجارة. وبخصوص الوحدات الإنتاجية التي تتوفر على محل مهني أو تنشط في المساكن، فإنها تعمل في أنشطة

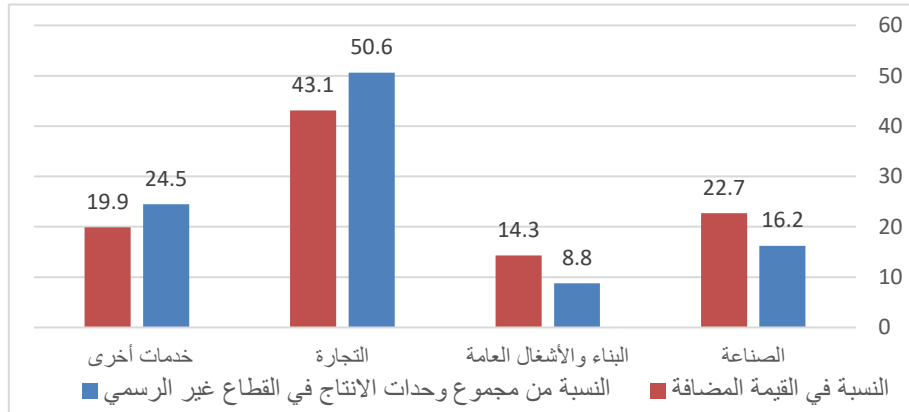
⁸ حسب دليل إحصاءات القطاع غير الرسمي لمنظمة العمل الدولية، معظم الدول لا تحتسب الزراعة والأنشطة المرتبطة بها في مجال إحصاءات القطاع غير الرسمي، كما جاء كذلك في التصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية (ISIC, rev4).

الصناعة. أما توزيع وحدات الإنتاج في القطاع غير الرسمي حسب عدد العاملين، فإن 74.9 بالمائة منها تتكون من شخص واحد و 17.3 بالمائة من شخصين. كما أن نسبة الوحدات الإنتاجية التي تديرها النساء ضئيلة وفي حدود 8.8 بالمائة. من جهة أخرى، يبقى القطاع غير الرسمي غائباً عن السجلات الإدارية، حيث استقرت نسبة الوحدات الخاضعة للضريبة المهنية في حدود 18.1 بالمائة من مجموع الوحدات الإنتاجية في هذا القطاع. ويسجل نشاط البناء والأشغال العامة أقل نسبة (5.3 بالمائة). أما أعلى نسبة فهي التي سجلها نشاط التجارة (20.8 بالمائة).

بخصوص توزيع الوحدات الإنتاجية للقطاع غير الرسمي حسب الأنشطة الاقتصادية، يستمر نشاط التجارة في هيمنته على هذا القطاع، حيث سجل 848.1 ألف وحدة وبنسبة 50.6 بالمائة، يليه قطاع الخدمات الأخرى الذي يضم 409.9 ألف وحدة (24.5 بالمائة)، وقطاع الصناعة الذي شمل 271.2 ألف وحدة (16.2 بالمائة)، والبناء والأشغال العام 146.6 ألف وحدة (8.8 بالمائة). وعرف هذا التوزيع تغييراً طفيفاً مقارنة مع نتائج المسح الثاني لعام 2007، حيث انخفضت حصة نشاط التجارة بما يعادل 6.8 نقطة وحصة نشاط الصناعة بنقطة واحدة، لفائدة زيادة حصة الخدمات الأخرى (4.5 نقطة) وحصة البناء والأشغال العامة (3.4 نقطة). إضافة إلى ذلك، يساهم نشاط التجارة بنسبة 43.1 بالمائة في القيمة المضافة للقطاع غير الرسمي، يليه نشاط الصناعة (22.7 بالمائة) وخدمات أخرى (19.9 بالمائة) والبناء والأشغال العامة (14.3 بالمائة).

الشكل 4: توزيع وحدات الإنتاج حسب النشاط والقيمة المضافة في القطاع غير الرسمي في المملكة المغربية

(بالنسبة المئوية)



كما أن نشاط الخدمات الأخرى يستحوذ على حوالي نصف الاستثمارات في القطاع غير الرسمي، متبوعاً بالتجارة (33.3 بالمائة) والصناعة (12.2 بالمائة) والبناء والأشغال العامة (5.3 بالمائة).

■ دولة فلسطين

يتكون القطاع غير الرسمي عام 2008 من 69.9 ألف وحدة إنتاجية تتوزع على أنشطة التجارة الداخلية وأنشطة الصناعة والإنشاءات وأنشطة النقل والخدمات كما يبينه الجدول رقم 2، حيث تمثل التجارة نسبة 55.5 بالمائة من مجموع الوحدات، والصناعة والإنشاءات (25.3 بالمائة) والنقل والخدمات (19.2 بالمائة). غير أن أنشطة الصناعة والإنشاءات تساهم بأكبر حصة في القيمة المضافة للقطاع غير الرسمي بحوالي 56.7 بالمائة مقابل 35.4 بالمائة للتجارة و 7.9 بالمائة للنقل والخدمات.

جدول رقم 2: توزيع وحدات الإنتاج في القطاع غير الرسمي حسب النشاط الاقتصادي في فلسطين

النشاط	أنشطة الصناعة والإنتاجات	أنشطة التجارة الداخلية	أنشطة النقل والخدمات	المجموع
عدد وحدات الإنتاج في القطاع غير الرسمي	17720	38732	13452	69904
النسبة من مجموع وحدات الإنتاج في القطاع غير الرسمي	%25.3	%55.5	%19.2	% 100

مصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

في مجال تمويل وحدات القطاع غير الرسمي في فلسطين، تُبين نتائج المسح أن أغلب الوحدات أنشأت بفضل الإيداع المنزلي (58.6 بالمائة من مجموع الوحدات)، أو عن طريق قروض من أشخاص آخرين (11.3 بالمائة)، في حين يبقى اللجوء إلى القروض البنكية ضعيفاً، في حدود 0.6 بالمائة من الوحدات.

- باقي الدول العربية المشاركة في الاستبيان: لم تورد أي بيانات حول خصائص وحدات الإنتاج للقطاع غير الرسمي في الاستبيان بالنسبة للجزائر والسودان والإمارات.

3. العمالة في القطاع غير الرسمي

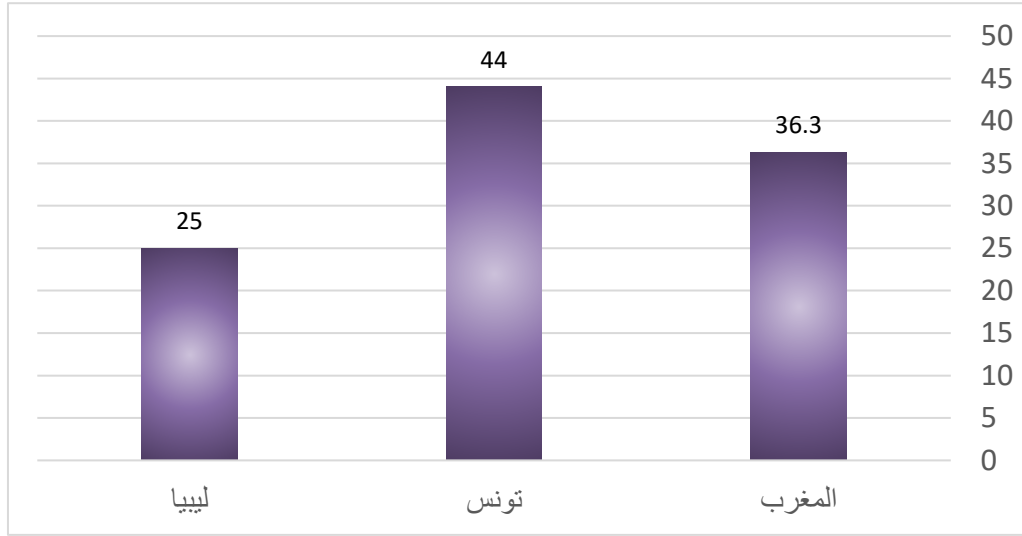
يساهم القطاع غير الرسمي في إحداث مناصب الشغل في الدول العربية، وتتفاوت نسبة مساهمته في العمالة الإجمالية من بلد لآخر. تجدر الإشارة إلى عدم استيفاء مجموعة من الدول العربية جزء من الاستبيان المتعلق بالعمالة في القطاع غير الرسمي.

- الجمهورية التونسية: يمثل قطاع الخدمات الأخرى 44 بالمائة من حجم العمالة في القطاع غير الرسمي، ونشاط التجارة (41 بالمائة)، والصناعة (9 بالمائة)، والبناء والأشغال العامة (6 بالمائة). تسجل النساء أكثر حضوراً في نشاط الخدمات الأخرى بنسبة 50.6 بالمائة، و42.3 بالمائة في التجارة، مقابل 6.7 بالمائة في الصناعة، و0.3 بالمائة في البناء والأشغال العامة.
- دولة ليبيا: تبلغ نسبة مساهمة القطاع غير الرسمي في العمالة الإجمالية 25 بالمائة، وتتوزع حسب الأنشطة كالتالي: التجارة (26.5 بالمائة)، والخدمات الأخرى (24.5 بالمائة)، والصناعة (24 بالمائة). فيما يتعلق بتوزيع العمالة داخل القطاع غير الرسمي، تساهم الخدمات الأخرى بنسبة 44.2 بالمائة والتجارة (28.8 بالمائة)، والصناعة (19.3 بالمائة)، والزراعة (7.7 بالمائة).
- المملكة المغربية: بلغت نسبة مساهمة القطاع غير الرسمي في العمالة الإجمالية غير الزراعية 36.3 بالمائة في عام 2014، حسب المسح الوطني حول هذا القطاع، عوضاً عن 37.3 بالمائة في عام 2007. وتتغير هذه النسبة حسب الأنشطة الاقتصادية إذ تصل إلى 68.4 بالمائة في التجارة وإلى 37.2 بالمائة في الصناعة و21.7 بالمائة في البناء والأشغال العامة و21.5 بالمائة بالنسبة للخدمات الأخرى. بخصوص توزيع العمالة في القطاع غير الرسمي حسب الأنشطة الاقتصادية، تستحوذ التجارة على نسبة 48.6 بالمائة والخدمات الأخرى (24.1 بالمائة) والصناعة (20.1 بالمائة) والبناء والأشغال العامة (9 بالمائة). كما أن نسبة النساء في مجموع العاملين في هذا القطاع تبلغ 10.5 بالمائة.

- دولة فلسطين: يساهم نشاط التجارة بنسبة 50.5 بالمائة من العمالة في القطاع غير الرسمي، يليه نشاط الصناعة والإنشاءات (33.3 بالمائة)، والنقل والخدمات (16.2 بالمائة).

الشكل 5: مساهمة القطاع غير الرسمي في العمالة الإجمالية في بعض الدول العربية

(بالنسبة المئوية)



ثالثاً: تطوير إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية

1. أهم السياسات المتبعة لتطوير الإحصاءات

اتخذت معظم الدول العربية مجموعة من التدابير لتطوير الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة في إطار تعزيز دور الأجهزة الإحصائية في إعداد ونشر البيانات، خاصة ما يتعلق بجودة وشمولية الإحصاءات. فقد تم إنجاز مسوحات متعددة بصفة دورية حول العمالة والمنشآت الاقتصادية وظروف معيشة الأسر، تمكن من القيام بتقديرات لحجم القطاع غير الرسمي في الدول العربية. كما أن هناك عدد من الدول أنجزت مسح خاص بالقطاع غير الرسمي يُمكنها من تحديد خصائصه باعتماد المعايير الدولية في هذا المجال. بالموازاة مع ذلك، تقوم وزارات المالية بالتعاون مع الهيئات الحكومية، في إطار تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالنظم الضريبية، إلى تحديد وحدات الإنتاج في القطاع غير الرسمي لتشجيعها على الاندماج في القطاع الرسمي.

أهم التحديات التي تواجه معظم الأجهزة الإحصائية العربية تتمثل في تعزيز تقديرات إحصاءات القطاع غير الرسمي من خلال القيام بإنجاز مسح متخصص للوحدات الانتاجية التي تنشط في هذا القطاع.

2. إدراج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي في الدول العربية

قام عدد من الدول العربية باتخاذ تدابير وإجراءات قصد تسهيل أو تشجيع عملية إدراج وحدات الانتاج للقطاع غير الرسمي ضمن الدائرة الإنتاجية الرسمية، بمنحها امتيازات وتحفيزات ضريبية وعينية.

■ الجمهورية التونسية

هناك ضرورة لتحديد حجم القطاع غير الرسمي باستكمال المسح حول المؤسسات الصغرى ليشمل المؤسسات غير المسجلة بالسجل الوطني للمؤسسات. ومن أهم الإجراءات المتخذة لإدماج القطاع غير الرسمي التشجيع على الانخراط في أنظمة الضمان الاجتماعي والتسجيل لدى مصالح الجباية.

■ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تتمحور الإجراءات المتخذة لإدراج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي للإقتصاد فيما يلي:

- تقديم تسهيلات إدارية في عملية إنشاء المؤسسة والحصول على سجل تجاري،
- منح قروض بمعدل فائدة رمزي ومدعم إذا كان إنشاء المؤسسة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أو عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،
- تقديم حوافز ضريبية مثل الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة للنشاطات التجارية الصغيرة المقامة حديثاً في أماكن مهياة من طرف الجماعات المحلية خلال سنتين. كما تستفيد هذه النشاطات عند نهاية مرحلة الإعفاء من تخفيض من الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي ويكون هذا التخفيض كما يلي: السنة الأولى (تخفيض قدره 70%)، والسنة الثانية (تخفيض قدره 50%)، والسنة الثالثة (تخفيض قدره 25. بالمائة).

■ جمهورية السودان

فيما يتعلق بالسياسات الراهنة والمستقبلية لتطوير إحصاءات القطاع غير الرسمي، توجد خطة لإجراء مسح شامل للقطاع غير الرسمي في إطار الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات بالسودان. غير أن هناك حاجة للدعم الفني والمادي وبناء القدرات في هذا المجال، إضافة إلى الاطلاع على تجارب الدول الأخرى في تطوير إحصاءات القطاع غير الرسمي.

■ دولة ليبيا

تعمل مصلحة الإحصاء والتعداد على تطوير إحصاءات القطاع غير الرسمي من خلال بناء قاعدة بيانات يمكن الاستفادة منها في الإحاطة بواقع الأنشطة الاقتصادية في هذا القطاع. إضافة إلى تطوير برامج كفيلة بالارتقاء بكفاءات الباحثين الإحصائيين، وانعكاس ذلك على الأداء الإحصائي. هناك أيضاً ضرورة تنقيح البيانات وتحديثها بصفة دورية، وإضافة بنود حول مساهمة النساء، وحجم الاستثمار في القطاع غير الرسمي والقيمة المضافة والإنتاج والاستهلاك الوسيط في المسوحات المستقبلية.

■ جمهورية مصر العربية

يتم تنفيذ التعداد الاقتصادي بصفة دورية كل خمس سنوات مع إنجاز مزيد من الحسابات التابعة والمسوح الخاصة التابعة له، كما تنجز مسوح دورية للقطاع غير الرسمي، إضافة إلى إجراء مسح دوري للإحصاءات الصناعية والإحصاءات التجارية.

■ المملكة المغربية

أنجز المسح الوطني الأول حول القطاع غير الرسمي عام 1999، والمسح الثاني والثالث في عامي 2007 و2014 على التوالي. سيتم الاستمرار في إنجاز المسح كل ست سنوات في المتوسط أي عند تحديث سنة الأساس للحسابات القومية، إضافة إلى مجموعة من البرامج التي تم إنجازها في إطار سياسات التشغيل

والتي تهدف إلى تعزيز تشغيل الشباب بالأساس، (برنامج تأهيل، وبرنامج إدماج، وبرنامج مقاولتي، إلخ)، تم إنشاء إطار قانوني جديد سنة 2015 يسمى "المقاول الذاتي" يمكن المنخرطين فيه من إحداث مقاوله ذاتية. ويهدف هذا النظام إلى نشر وتقوية روح المبادرة، إضافة إلى تشجيع القطاع غير الرسمي على الإدماج في النسيج الاقتصادي الوطني. من جهة أخرى، تم اتخاذ إجراءات لدمج المشتغلين في أنشطة التجارة في القطاع غير الرسمي بمنحهم فضاءات خاصة ومحلات تجارية لمزاولة نشاطهم داخل الأسواق في كثير من المدن الكبرى.

■ دولة فلسطين

يتم العمل على اعداد سجل الاعمال الاحصائي بالتعاون مع المؤسسات الرسمية المختلفة المسؤولة عن تسجيل الاعمال في فلسطين ذلك لخلق قاعدة بيانات يمكن الاعتماد عليها للحصول على العديد من المؤشرات الاقتصادية، إضافة الى كونها إطار معاينة لعدد من الدراسات الاقتصادية المتخصصة. ويقترح تنفيذ مسح مختلط بعد تعداد سكان 2017 بحيث يتم استخدام بيانات ذلك التعداد كإطار للمنشآت وللمشاريع الأسرية غير المنظمة، بحيث تستخدم نتائج المسوح كقاعدة بيانات تمكن من التعرف بدقة على واقع هذا القطاع.

رابعاً: خلاصة واستنتاجات

تبين من خلال الاستبيان أن هناك اختلاف في تعريف القطاع غير الرسمي ومجالاته، وتعدد المصطلحات التي تشير إلى القطاع غير الرسمي ومنها مثلاً: القطاع غير المنظم، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الخفي، علماً أن المعايير الدولية (منظمة العمل الدولية) وضعت تعريفاً لهذا القطاع والوحدات التي تندرج فيه في دليل إحصاءات القطاع غير الرسمي الصادر عام 2013.

يلاحظ كذلك أن هناك طريقتين لإعداد إحصاءات حول هذا القطاع في الاقتصاد: الطريقة المباشرة المتمثلة في إنجاز مسح خاص لوحدات الإنتاج التي تنشط في القطاع غير الرسمي، بهدف الوقوف على مميزات وخصائص هذا القطاع، حيث أن قليل من الدول العربية لديها تجربة في هذا المجال. والطريقة غير المباشرة تتمثل في مجموعة من المنهجيات تمكن من إعداد تقديرات الإنتاج والقيمة المضافة للقطاع بهدف تحديد مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. فاختلاف التعريف وقلة المسوحات الإحصائية المتخصصة في القطاع غير الرسمي في الدول العربية لا تساعد على إعداد مقارنة للإحصاءات في هذا القطاع ومميزاته.

نتراوح مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي بين 11 بالمائة و45 بالمائة في الدول العربية المشاركة في الاستبيان. يمثل القطاع غير الرسمي سوقاً موازياً للقطاع الرسمي، يستوعب ما بين 25 بالمائة و45 بالمائة من القوى العاملة⁹. بعض الدول العربية قدمت بعض الخصائص الاقتصادية لهذا القطاع، من بينها العدد الضئيل للعمال، حيث تبلغ نسبة الوحدات المكونة من شخص واحد (71.4) بالمائة في المغرب و(37) بالمائة في ليبيا.

بخصوص توزيع الوحدات حسب النشاط الاقتصادي، تستحوذ التجارة على حصة كبيرة من مجموع وحدات الإنتاج للقطاع غير الرسمي في كل من المغرب (50.6 بالمائة) وتونس (46.3 بالمائة). ويمثل نشاط الزراعة نسبة 39.4 بالمائة في ليبيا و47.4 بالمائة في مصر. يتبين كذلك قلة اللجوء إلى التمويل المصرفي من قبل وحدات الإنتاج في القطاع غير الرسمي وضعف نسبة الوحدات التي تديرها النساء، كما أن هناك نسبة من الوحدات تدفع الضرائب.

⁹ بصفة عامة، حسب تعريف كل بلد.

على ضوء ما تقدم، نود الإشارة إلى الاستنتاجات التالية:

- أهمية توحيد المفاهيم والتعاريف ومجالات نشاط القطاع غير الرسمي في الدول العربية، حيث أن هناك تعدد وتتنوع في المصطلحات الموجودة حالياً، التي لا تعني بالضرورة نفس المفهوم مثال: الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المهيكل، القطاع غير المنظم، القطاع غير الرسمي، الاقتصاد غير المسجل.
- ضرورة تطبيق المعايير الصادرة عن منظمة العمل الدولية في دليل القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية لعام 2013، الذي يعتبر من المعايير الدولية في هذا المجال.
- شح في إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية رغم وجود مجموعة من المسوحات الميدانية حول العمالة والأسر يمكن من خلالها إعداد تقديرات لحجم هذا القطاع في الاقتصاد.
- قليل من الدول العربية تقوم بإنجاز مسح وحدات القطاع غير الرسمي.
- ضعف حصة وحدات الإنتاج في القطاع غير الرسمي التي تستفيد من التمويل البنكي في الدول العربية، مع أن دخول هذه الوحدات في القطاع الرسمي يمكنها من الحصول على جملة من التدابير من بينها منح قروض صغرى للتشجيع على المبادرة وتبسيط الإجراءات لإنشاء المشاريع الصغرى.
- ضرورة تنسيق السياسات الحكومية المعنية بالقطاع غير الرسمي خاصة، السياسة الضريبية وتبسيط الإجراءات لإطلاق المشاريع الاقتصادية، بما في ذلك إنشاء هيئة مرجعية واحدة تتعامل مع المستثمرين الجدد وزيادة الشفافية في الإجراءات والسياسات وخفض تكاليف إطلاق الشركات ورسوم الترخيص ومنح الإعفاءات الضريبية، خاصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.
- توسيع نطاق الضمان الاجتماعي للأفراد وتوفير فضاءات ومحلات تجارية لوحدات القطاع غير الرسمي، لتشجيعها على الاندماج في القطاع الرسمي.

مرفقات: استبيان حول إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية

مبادرة الإحصاءات العربية " عربسات "
أمانة اللجنة الفنية
- صندوق النقد العربي -

استبيان حول إحصاءات القطاع غير الرسمي
في الدول العربية

	الدولة
	اسم المؤسسة
	العنوان
	اسم الشخص المسؤول عن استيفاء الاستبيان
	المسمى الوظيفي
	الهاتف
	الفاكس
	البريد الإلكتروني الرسمي

يرجى إرسال الاستبيان قبل يوم 30 أبريل 2017 إلى :

قسم الإحصاء
الدائرة الاقتصادية والفنية
صندوق النقد العربي
صندوق بريد 2818
ابوظبي - دولة الامارات العربية
المتحدة

الهاتف: 0097126171460

الفاكس: 0097126326454

بريد الكتروني:

STAT@amfad.org.ae

تقديم

في إطار الاستعدادات الخاصة بالاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية "عربسات" المزمع عقده يومي 8 و9 نوفمبر 2017 بأبوظبي، أعد صندوق النقد العربي استبيان حول وضعية إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية ، حيث سيتم تقديم نتائجه خلال الاجتماع الرابع للجنة الفنية للمبادرة.

يهدف الاستبيان إلى تقييم وضعية إحصاءات القطاع غير الرسمي في البلدان العربية والوقوف على أبرز المؤشرات المتعلقة بحجم هذا القطاع في الاقتصادات العربية والاطلاع على المنهجيات المتبعة في الحصول على الإحصاءات المتعلقة به، سواء من خلال المسوحات أو التقديرات المعتمدة، إضافة إلى السياسات والإجراءات المتخذة لإدراجه في القطاع الرسمي للأنشطة الاقتصادية. بناء على ما تقدم، يتطلع صندوق النقد العربي إلى تعاونكم في تعبئة هذا الاستبيان، ونأمل استكماله وإعادته إلى قسم الإحصاء بالدائرة الاقتصادية والفنية في صندوق النقد العربي قبل يوم 30 إبريل 2017. شاكرين لكم حسن تعاونكم.

أمانة اللجنة الفنية
لمبادرة الإحصاءات العربية
"عربسات"

صندوق النقد العربي

أولاً: منهجية قياس حجم القطاع غير الرسمي

- ما تعريف القطاع غير الرسمي في بلدكم (مع تحديد نطاقه)؟

- ما المنهجيات والمعايير المعتمدة في قياس القطاع غير الرسمي؟

- هل من تعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية المتخصصة في هذا المجال؟
لا نعم

- إذا كانت الإجابة "نعم"، يُرجى ذكرها:

- ثانياً: هل لدى مؤسستكم تجربة في مجال المسوحات حول القطاع غير الرسمي؟
لا نعم

- إذا كانت الإجابة "نعم"، يُرجى تقديم المعلومات التالية:

نوع المسوحات : _____

حجم العينة وكيفية تحديدها : _____

الفترة المرجعية لآخر مسح (فترة الإنجاز): _____

هل هناك جهات أخرى مسؤولة عن المسح الميداني للقطاع غير الرسمي؟ (يُرجى ذكرها إن وجدت)-----

- إذا كانت الإجابة "لا"، يُرجى تقديم المعلومات التالية:

كيف يتم تقدير إحصاءات القطاع غير الرسمي؟-----

ما التحديات والصعوبات في هذا المجال؟-----

كيف يتم إدراج بيانات القطاع غير الرسمي في المجالات الإحصائية الأخرى (الحسابات القومية، العمالة...)

ثالثاً: حجم القطاع غير الرسمي ومساهمته في الاقتصاد (يُرجى ذكر مصادر البيانات)
• مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي:

النشاط	الصناعة	البناء والأشغال العامة	التجارة	خدمات أخرى
النسبة (%)				

• توزيع وحدات الانتاج في القطاع غير الرسمي حسب الأنشطة الاقتصادية

النشاط	الصناعة	البناء والأشغال العامة	التجارة	خدمات أخرى	المجموع
عدد وحدات الإنتاج في القطاع غير الرسمي					
النسبة من مجموع وحدات الانتاج في القطاع غير الرسمي					% 100

• توزيع الانتاج في القطاع غير الرسمي

النشاط	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة	الانتاج
الصناعة	بالعملة المحلية		
	النسبة %		100%
البناء والأشغال العامة	بالعملة المحلية		
	النسبة %		100%
التجارة	بالعملة المحلية		
	النسبة %		100%
خدمات أخرى	بالعملة المحلية		
	النسبة %		100%

- توزيع الاستثمارات في القطاع غير الرسمي حسب الأنشطة

النشاط	الصناعة	البناء والأشغال العامة	التجارة	خدمات أخرى	المجموع
النسبة من مجموع الاستثمارات في القطاع غير الرسمي					100%

- توزيع وحدات الإنتاج في القطاع غير الرسمي حسب محل الإقامة :

محل الإقامة	حضري	قروي	المجموع
عدد وحدات الإنتاج في القطاع غير الرسمي			
النسبة من مجموع وحدات الإنتاج في القطاع غير الرسمي			100%

- توزيع وحدات الإنتاج في القطاع غير الرسمي حسب نوع المحل المخصص للنشاط:

نوع المحل	لديه محل مخصص للنشاط	ينشط بالمسكن	بدون محل	المجموع
عدد وحدات الإنتاج في القطاع غير الرسمي				
النسبة من مجموع وحدات الإنتاج في القطاع غير الرسمي				100%

- نسبة وحدات الإنتاج في القطاع غير الرسمي التي تدفع الضريبة المهنية:

النشاط	الصناعة	البناء والأشغال العامة	التجارة	خدمات أخرى	المجموع
النسبة من مجموع وحدات الإنتاج في القطاع غير الرسمي					100 %

- نسبة وحدات الإنتاج في القطاع غير الرسمي التي تديرها النساء

النشاط	الصناعة	البناء والأشغال العامة	خدمات أخرى	التجارة	المجموع
النسبة من مجموع القطاع غير الرسمي					100 %

- توزيع وحدات الإنتاج في القطاع غير الرسمي حسب عدد العاملين

الحجم	شخص واحد	شخصين	ثلاثة أشخاص	أربعة أشخاص	خمسة أشخاص	أكثر من خمسة أشخاص	المجموع
النسبة من مجموع عدد العاملين في القطاع غير الرسمي							100 %

- مصادر تمويل القطاع غير الرسمي

المصدر	الادخار الشخصي	اقتراض من البنوك	اقتراض من الأقارب	تحويلات العاملين بالخارج	أخرى (يرجى ذكرها)	المجموع
النسبة من إجمالي التمويل						100 %

رابعًا: العمالة في القطاع غير الرسمي

- مساهمة القطاع غير الرسمي في العمالة الإجمالية غير الفلاحية :

النشاط	الصناعة	البناء والأشغال العامة	التجارة	خدمات أخرى
نسبة مساهمة القطاع غير الرسمي في العمالة حسب الأنشطة				

- حجم العمالة حسب النشاط الاقتصادي

النشاط	التجارة	الصناعة	خدمات أخرى	البناء والأشغال العامة	المجموع
النسبة من مجموع العاملين في القطاع غير الرسمي					100 %

- نسبة النساء اللاتي تعملن في القطاع غير الرسمي:

النشاط	التجارة	الصناعة	البناء والأشغال العامة	خدمات أخرى	المجموع
النسبة من مجموع النساء العاملات في القطاع غير الرسمي					100 %

خامساً: مجال تطوير إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية

- ما السياسات الراهنة والمستقبلية لتطوير إحصاءات القطاع غير الرسمي في بلدكم؟ وما الإطار الزمني المتوقع لإنجازها؟

- هل هناك اجراءات انتهجتها الجهة المعنية لإدراج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي؟

نعم لا

إذا كانت الإجابة "نعم"، يرجى ذكر تلك الاجراءات

- ما المقترحات التي ترونها في هذا المجال؟

